



وزارة الاقتصاد والتجارة
Ministry of Economy and Commerce

التقارير الدورية

التقارير الاقتصادية

تقرير عن القطاع الصحي في دولة قطر

القطاع الصحي في دولة قطر

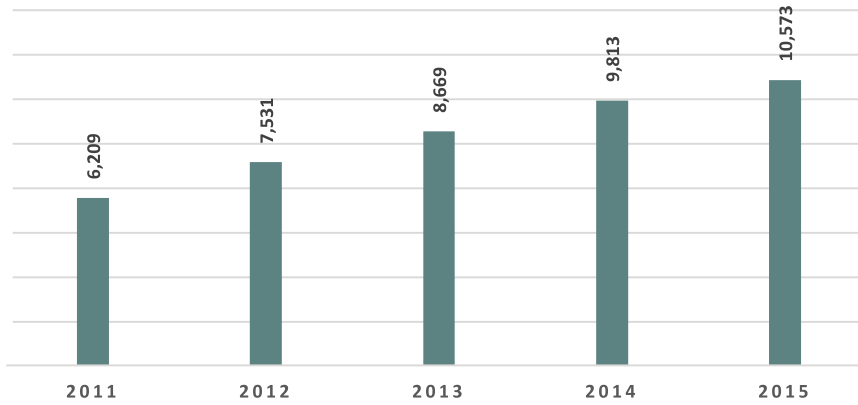


دراسة أعدتها وزارة الاقتصاد والتجارة تؤكد على تنامي ملحوظ للدور الاقتصادي للقطاع الصحي القطري خلال السنوات الخمس الماضية

في إطار متابعتها لأداء مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية، تؤكد وزارة الاقتصاد والتجارة على أن السنوات الخمس الماضية شهدت إنجازات ملحوظة على صعيد نمو وتطور الأنشطة المرتبطة بالقطاع الصحي. القطاع الصحي والذي حظي بأهمية خاصة في رؤية قطر 2030، لا يعد فقط ضرورة تنموية لتقديم الرعاية الصحية المطلوبة للمواطنين والمقيمين، وإنما قد يتنامى دوره في المستقبل ليشكل احد دعائم الاستراتيجية الوطنية للتنوع الاقتصادي. فتطوير قطاع الخدمات الصحية يساعد بداية في دعم استراتيجية إحلال المستوردات من خلال توفير الرعاية الصحية للمواطنين والمقيمين في المرافق الصحية المحلية بدلا من الحصول عليها من الخارج، وأيضاً قد يتطور دوره على نحو يجعل من قطر وجهة للسياحة العلاجية وبالتالي دعم صادراتها الخدمية.

فخلال الفترة (2011-2015) شهد القطاع الصحي تنامياً ملحوظاً في قيمته المضافة (الفرق بين قيمة الإنتاج ومستلزمات الإنتاج) التي ارتفعت من نحو 6.2 مليار ريال في عام 2011 إلى حوالي 10.6 مليار ريال في العام 2015، أي بنمو إجمالي بلغ 70.3% لكامل الفترة. هذه الوتيرة المرتفعة نسبياً في معدلات النمو تمخض عنها ارتفاع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 1% في العام 2011 إلى نحو 1.8% في العام 2015.

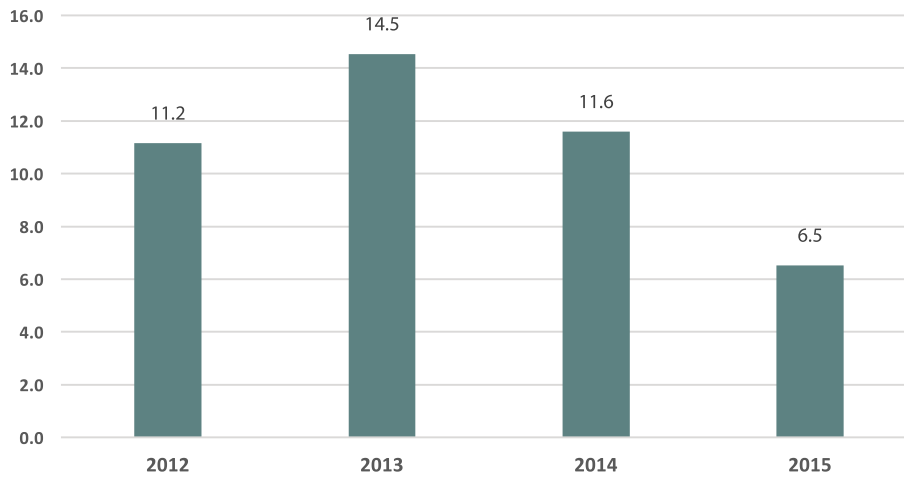
القيمة المضافة للقطاع الصحي بالأسعار الجارية (مليون ريال)



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

القطاع الصحي شهد أيضاً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2012 و 2015 معدلات نمو ملحوظة في ناتجه الحقيقي تراوحت بين 6.5% إلى 14.5%، وهذه المعدلات مرتفعة تتجاوز في متوسطها متوسط النمو السنوي لباقي القطاعات الاقتصادي وهو ما ترتب عليه ارتفاع مساهمة القطاع الصحي في الناتج المحلي الحقيقي من نقطة مئوية واحدة إلى نحو 1.3% في العام 2015.

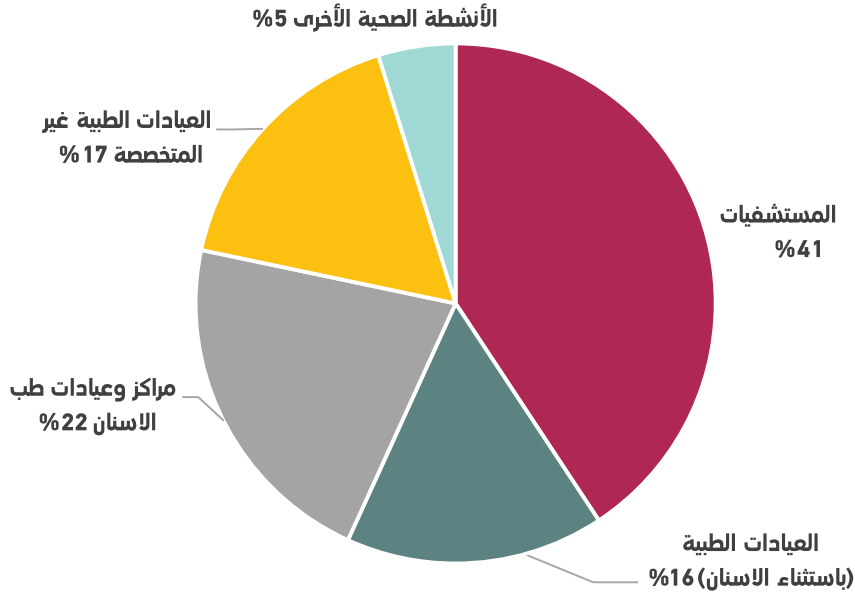
معدل النمو السنوي (%) لناتج القطاع الصحي بالأسعار الثابتة لعام 2013



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

كما تميز القطاع الصحي الخاص بتنوع واتساع قاعدة مساهمة الأنشطة الفرعية في قيمته المضافة، مع مساهمة فاعلة لقطاع المستشفيات. فخلال العام 2015 ساهمت المستشفيات بنحو 41% من القيمة المضافة للقطاع الصحي الخاص، تليها مراكز وعيادات الأسنان بمساهمة بلغت 22%، ومن ثم العيادات غير المتخصصة بنحو 17%، كما ساهمت العيادات الطبية المتخصصة (بإستثناء الأسنان) بنحو 16% من القيمة المضافة للقطاع الصحي الخاص.

الشكل: مساهمة المرافق المختلفة في القيمة المضافة للقطاع الصحي الخاص (2015)

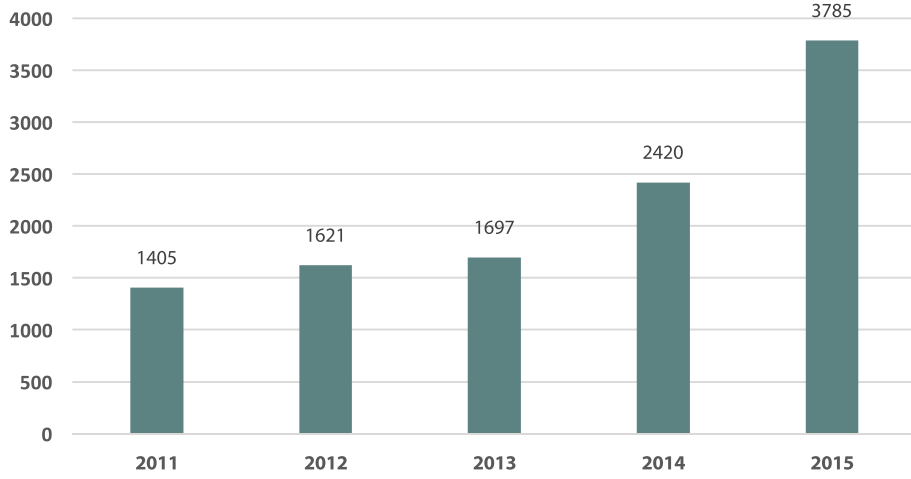


المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

النمو الملحوظ في القيمة المضافة للقطاع كان مدفوعاً بشكل أساسي بارتفاع أعداد منشآت الخدمات الصحية التي ارتفعت أعدادها في سنة واحدة فقط 2015 بنحو 78%، وهذا ما يؤكد بدوره على حرص دولة قطر على تنمية القطاع الصحي وتعزيز سبل توسعته. فالمرافق الصحية الخاصة التي تشغل أقل من 10 عاملين، ارتفع عددها من 101 مرفق في عام 2011 إلى 171 مرفق صحي في عام 2015، أي بنحو 70%. وعلى نحو أكثر نمواً، ارتفع عدد المنشآت التي تشغل 10 عمال فأكثر من 77 منشأة إلى 170 منشأة في العام 2015، أي بنحو 121% خلال خمس سنوات فقط. وعلى الرغم من هذه التطورات الملحوظة إلا أن القطاع الصحي لا زال في حاجة للمزيد من الخدمات الصحية في ضوء التنامي الملحوظ في عدد السكان خلال السنوات الماضية، وينشئ عن ذلك النقص فرص استثمارية للقطاع الخاص للمساهمة في تطوير وتحسين خدمات القطاع.

هذا التوسع المشهود في أعداد المنشآت الموفرة للخدمات الصحية لا سيما الكبرى منها، ترافق أيضاً مع نمو الإيرادات الكلية لهذا القطاع التي ارتفعت من نحو 1.4 مليار ريال في العام 2011 إلى حوالي 3.8 مليار في العام 2016، محققة بذلك نمواً بلغ 169% عن كامل الفترة. النمو الأكبر تركّز في عامي 2014 و 2015 ، حيث ارتفعت فيهما الإيرادات الكلية السنوية للقطاع بنحو 43% و 56% على التوالي.

الإيرادات السنوية للقطاع الصحي (مليون ريال)



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء